٠١٠١٦١٤٣٣٧٧
٠١٢٢١٢٩٠١٥٦

كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية قسم القانون الخاص

آليات التعويض في حالات الضرورة والأزمات

رسالة مقدمة من الباحث

فوزي عبده سرور البنا

لنيـــــل درجة الدكتـــوراه في الحقـــــوق

من الباحث

فوزي عبده سرور البنا

إشراف

الأستاذ الدكتور السيد محمد السيد عمران

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق ـ جامعة الإسكندرية

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

10B
P.U.A. Library
Library D G
Faculty of : Legal
Serial No : 971
Classification : 340.56

CamScanner

الملخص

لاشك أن العالم الآن أصبح يشهد مزيداً من الأزمات فى كافة المجالات، والتى قد تنبئ عن خطراً داهم يصعب تداركه بالقوانين العادية، لذا فقد شرعت نظرية الضروة لكى تنظم سلوك الأفراد فى تلك الظروف، والتى بمقتضاها يكون للمضطر الحق فى الاعتداء على الغير، من أجل الخلاص من خطر محدق به أو بغيره، بيد أن القول بالإباحة لاينفى الحق فى التعويض، وهذا ما قد تبناه المشرع المصرى فى المادة ١٦٨ من القانون المدنى، التى تقضى بوجوب التعويض وفقا لما يراه القاضى مناسباً .

وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة فى إيجاد آليات تساعد المضرور فى الحصول على التعويض. وذلك من خلال القواعد العامة فى التعويض وفقا لضوابط الضرورة، بحيث إذا جاء سلوك الفاعل يتفق مع تلك الضوابط فإنه يخضع للمسئولية الموضوعية ومن ثم التعويض العادل، بينما إذا خرج عن تلك الضوابط فإنه يخضع للمسئولية الشخصية ومن ثم التعويض الكامل، أو من خلال قواعد الإثراء بلا سبب

فى حين ان الاعتماد على تلك الآلية قد تحول دون حصول المضرور على حقه فى التعويض، وذلك إما لإباحة الفعل، أو لتشابة الضرورة مع السبب الأجنبى، لذا فقد كان من المرغوب فيه بحث مدى التزام الدولة بالتعويض إما بصفة أصلية لكونها قد تواجه من الأزمات ما يجعلها تخرج عن القوانين العادية ومن ثم الإضرار بالغير، أو بصفة احتياطية وذلك من خلال عدد من الآليات مثل التأمين الإجبارى، أو صناديق الضمان، مع إمكانية اللجوء إلى قانون الضمان الاجتماعى.

CamScanner